

أحد إصدارات منظمة برلمانيون كويتيون ضد الفساد



# واقع الفساد في دولة الكويت واستراتيجية مكافحته (رؤية تأصيلية ووطنية)

تقديم

د. ناصر جاسم الصانع  
عبدالله محمد النيباري

إعداد

فريق عمل المنظمة



## تلخيص كتاب

### واقع الفساد في دولة الكويت واستراتيجية مكافحته

تحدث الكتاب في مقدمته حول دراسة الفساد ومنهجه بشكل علمي، كما تطرق في أول فصوله بالفساد في ميزان الإسلام واستعرض فيه تطرق الدين الإسلامي لمسألة الفساد بالنصوص القرآنية والأحاديث النبوية.

كما تطرق الكتاب في فصله التالي بالتحليل التاريخي للفساد في العصور السابقة (الإسلامية) عبر تحليل مكوناته ومحاولات الإصلاح التي تمت في ذلك العهد.

ثم تطرق إلى إعطائنا لمحة عن حوادث الفساد في دولة الكويت وأهم اتجاهاته، حيث ذكر الكتاب أن أصعب أنواع الفساد هو الفساد السياسي وتطرق إلى أن أبرز مظاهر الفساد في الكويت **مبينة على النحو التالي:**

1- الرشوة.

2- الوساطة أو المحسوبية.

3- الاستحواذ على ملكية الأراضي.

4- المنافع الشخصية لكبار الموظفين.

5- المقاولات والعمولات.

وعليه كانت جهود الدول مقتصرة على إصلاح النظم والأساليب دون تفعيل الرقابة والتشدد في العقوبات، وللفساد في الكويت **مجموعة من الظواهر التالية:**

1- الفساد في البيروقراطية

هو نتيجة هيمنة البيروقراطية في تقديم الخدمات وتزايد الإجراءات ومن ظواهرها:

أ- المحسوبية والوساطة.

ب- الفساد في اتخاذ القرارات.

ت- الإسراف في النفقات العامة.

ث- الغش في المجال العلمي.

ج- العلاج في الخارج.

ح- الفساد في تقديم الخدمات العامة.

خ- سرقة ممتلكات الدولة ومرافقها.

د- تضييع أوقات العمل.

ذ- إساءة استخدام المعونات الحكومية.

2- الفساد في المجال الأمني والعسكري

من خلال العقود العسكرية بعد الغزو العراقي في مجال تنظيف دولة الكويت من مخلفات الألغام والتسليح و شراء الطائرات العسكرية والمكاتب العسكرية الخارجية والرشاوي في عقود تقديم وجبات غذائية للجيش الأمريكي.

3- الفساد السياسي، من خلال:

أ- استخدام المنافع والمكافآت الاقتصادية.

ب- التأثير على نظام الانتخابات ونتائجها.

ت- الإيداعات المليونية.

ث- استخدام الأدوات البرلمانية بغرض التكسب.

- ج- الفساد في تمويل الحملات الانتخابية.
- 4- الفساد في القطاع النفطي، من خلال:
- أ- الفساد في الشركات النفطية.
- ب- صفقات شراء مصافي ومحطات توزيع النفط.
- ت- الاختلاس في شركة الناقلات الكويتية.
- ث- سرقة المواد البترولية المدعومة مثل الديزل.
- ج- منح رخص الصيد أو الحيازات الزراعية أو القسائم الصناعية.
- 5- الفساد في الاستثمارات السيادية والمؤسسات الحكومية، من خلال:
- أ- الفساد في الاستثمارات الخارجية.
- ب- الفساد في المؤسسات الحكومية المستقلة.
- 6- الفساد في السياسات الاقتصادية والنظم، من خلال:
- أ- عقود تشغيل BOT.
- ب- سوء تطبيق برامج الخصخصة.
- 7- الفساد في المقاولات والعقود، من خلال:
- أ- مشاريع البنية التحتية.
- ب- تجار الإقامات.
- ت- التزوير والاختلاس.
- ث- الفساد في الأغذية.
- 8- الفساد في القطاع الخاص
- مثل خسارة أحد البنوك المحلية نتيجة تعاملات مالية مشبوهة، أو الإثراء غير المشروع أو نقل الأصول بدون تحويل مجال الإدارات والجمعيات العمومية.
- 9- الفساد في تداول الأوراق المالية، من خلال:
- أ- سوق المناخ.
- ب- الاستيلاء على الأراضي العامة بثمن بخص.
- ت- خفض الضرائب والاعفاء الجمركي.
- 10- الفساد بالقطاع الأهلي والمجتمع المدني، من خلال:
- أ- الفساد في اتحاد الجمعيات أو الجمعيات التعاونية.
- ب- الفساد في الجمعيات الخيرية.
- 11- الفساد في أجهزة الإعلام
- 12- الفساد في نظام المناقصات العامة، من خلال:
- أ- التعاقد والمقاولات والبنية الأساسية.
- ب- إلغاء النصوص المانعة من خضوع بعض الهيئات العامة والمؤسسات لرقابة ديوان المحاسبة أو قانون المناقصات العامة.

وعليه قامت الكويت بالعديد من الجهود بشأن الإصلاح ومكافحة الفساد، لكن أوضح تلك الدلائل هو قيام السلطة بمحاكمة المتهمين بالفساد وهو ما لم تقم به السلطة التنفيذية بطريقة مستمرة وتؤكد التزامها وجديتها بشكل كافي بمكافحة الفساد.

### كما تطرق الكتاب إلى العديد من علامات الفساد في دولة الكويت منها:

- 1- سيطرة النخب الحاكمة على مقدرات القرار والسلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية) بشكل مباشر أو غير مباشر.
- 2- غياب الشفافية وحرية المعلومات وتقييد الإعلام بنشر المعلومات المراد إيصالها للناس ودجب المعلومات الأخرى.
- 3- تغييب مؤسسات المجتمع المدني وتهميش دورها الرقابي في صلاح البيروقراطية.
- 4- فقدان السلطة القضائية لاستقلاليتها.
- 5- خدمة وسائل الإعلام لتبرير أخطاء النخب الحاكمة.
- 6- وجود المركزية المفرطة في البيروقراطية.
- 7- عدم تمكن السلطة التشريعية من أداء دورها الرقابي.
- 8- عدم ممارسة النخب الحاكمة الحكم الرشيد.
- 9- تركيز الأجهزة الرقابية على الجوانب الشكلية والإجرائية وإبراز المخالفات على المستوى الأدنى وتجاهل فساد المستوى الأعلى.
- 10- القبول بالفساد كواقع مجتمعي.
- 11- الإعلان عن خطط مكافحة الفساد لكن بدون نتائج واقعية ملموسة.
- 12- زيادة الإنفاق على القطاعات العسكرية للمحافظة على الأمن بدون خطط استراتيجية.
- 13- اعتماد الدولة على الموارد الريعية.
- 14- عدم رضى المواطنين على البيروقراطية والخدمات.
- 15- مشاريع البنى التحتية والمناقصات الفاسدة.
- 16- عدم حسن اختيار نواب مجلس الأمة.

### كما أن للفساد العديد من النظريات أهمها:

- 1- النظرية الوظيفية: وهو قيام الفساد بعملية وظيفية في تسهيل المعاملات.
- 2- نظرية التحديث السياسي: وهو بروز الفساد في المجتمعات الانتقالية نتيجة لضياع القيم.
- 3- نظرية التبعية: الدول المتقدمة تستغل الدول النامية في افساد السلطة الحاكمة وكبار الموظفين.

### وأعلن البنك الدولي عن خمسة أسباب رئيسية للفساد وهي:

- 1- سيطرت الحكومة على مقدرات الاقتصاد الوطني.
- 2- طبيعة النظام السياسي وهشاشة الاستقرار.
- 3- ضعف الاقتصاد مما يترتب عليه ضعف المستوى المعيشي.
- 4- قوة الروابط الاجتماعية كالعائلية والطائفية ومجموعات الضغط.
- 5- ضعف الطاقة المؤسسية مثل اتخاذ القرار أو نظم المسؤولية الإدارية.

### وهناك أيضاً خمسة أسباب لانتشار الفساد:

- 1- غياب معايير أخلاق العمل في المجتمع.
- 2- سوء الأوضاع الاقتصادية.
- 3- غياب القدوة والالتزام من القيادات السياسية وكبار المسؤولين.
- 4- تنامي دور الدولة في تقديم الخدمات.

5- تأثير القيم والأخلاق الاجتماعية التي تشجع على الانحراف.

#### وأهم أسباب الفساد حسب تحليل معدي الكتاب هو التالي:

- 1- ضعف القيم الاجتماعية وأخلاق العمل من خلال وجود فجوة كبيرة بين القيم السائدة في المجتمع وبين القيم البيروقراطية وعدم وجود مفهوم واضح للأخلاق.
- 2- تزايد النزعة الاستهلاكية وعدم الترشيده.
- 3- سوء اختيار المسؤولين وغياب القدوة الحسنة.
- 4- غياب المساءلة لكبار الموظفين وعدم تدويرهم نظراً لغياب المعايير الموضوعية في اختيار القيادات الإدارية.
- 5- غياب الأجهزة التي تسمع شكاوى المواطنين.
- 6- عدم الفصل بين السلطات والتوازن بينهم.
- 7- ضعف النظام البيروقراطي وطبيعته.
- 8- غياب خطط الإصلاح.
- 9- ضعف الإرادة السياسية لمكافحة الفساد.
- 10- تعاضم سلطة كبار المسؤولين والسياسيين بحكم القوانين واللوائح وعدم وضوحها.
- 11- طبيعة النظام السياسي والاستئراء بالثروة.
- 12- ضعف المشاركة السياسية وفعاليتها.
- 13- قلة فاعلية مجلس الأمة.
- 14- عدم الاستقرار السياسي.
- 15- الجمع بين النشاط الاقتصادي والسلطة.
- 16- احتكار الدولة للخدمات وعدم التنافسية.
- 17- التذرع بالأمن الوطني ومحاربة الإرهاب.
- 18- ضعف وسائل الإعلام.
- 19- ضعف دور المواطن.
- 20- ضعف مؤسسات المجتمع المدني بما فيها التجمعات السياسية.
- 21- التعسف باستخدام السلطة.
- 22- طبيعة النظام الاقتصادي والعوامل الاقتصادية واحتكار الدولة لمقدراتها.
- 23- سيادة العشائرية والقبلية والطائفية.
- 24- التحولات الإقليمية.
- 25- طبيعة التشريعات والقضاء (التطبيق وقصور القوانين).
- 26- ضعف الأجهزة الرقابية وعدم استقلاليتها.
- 27- قلة الشفافية وتوفير المعلومات.
- 28- غياب المعرفة حول حجم الفساد (الدراسات).
- 29- غياب العمل المؤسسي.
- 30- غياب مشاركة القطاع الخاص.
- 31- ضعف التعاون في المؤسسات الدولية والدول بمكافحة الفساد.
- 32- ممارسة المواطن وسلبياته.

تحدث الكتاب عن مساوئ الفساد، وتطرق إلى تأثير تنامي الفساد بشكل خاص على دولة الكويت بالتالي:

- 1- انخفاض النمو الاقتصادي.
- 2- يقوض النظام السياسي.
- 3- يقوض أي جهود تنموية في المجتمعات.

**وللفساد مجموعة من الآثار الاقتصادية مبينة على النحو التالي:**

- 1- ضعف البنية التحتية.
- 2- تأثيره على النمو الاقتصادي.
- 3- تدني كفاءة الاستثمار العام.
- 4- ضياع موارد الدولة.
- 5- هدر الموارد المخصصة للقطاعات.
- 6- زيادة في تكلفة الخدمات العامة والمشاريع.
- 7- ضعف جذب الاستثمارات الأجنبية.
- 8- عدم نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- 9- انخفاض التوظيف خارج البيروقراطية نظرا لوجود العراقيين أمام نشاط القطاع الخاص.
- 10- بروز النشاطات الريعية.

**كما للفساد مجموعة من الآثار النفسية منها:**

- 1- الشعور بعدم العدالة.
- 2- يضعف الشعور بالموطنة واهتزاز ثقة المواطنين بالإخلاص لبلدهم.
- 3- بروز مشاعر سلبية اتجاه المجتمع.
- 4- يؤثر على مدى احترام حقوق المواطن الأساسية.

**ومن آثار الفساد السياسية:**

- 1- اضعاف شرعية النظام الحاكم.
- 2- تذبذب الاستقرار السياسي.
- 3- استخدام المال السياسي لتغيير مجرى القرارات.
- 4- يضعف المشاركة السياسية.
- 5- يؤثر على سمعة الكويت في المجتمع الدولي.

**ومن آثار الفساد العامة:**

- 1- عدم رضى المواطنين من تزايد الشكاوى لدى عامة الناس.
- 2- تقويض سلطة الدولة وشرعيتها.
- 3- التأثير على رفاة المواطنين.
- 4- عدم العدالة في الحصول على الوظائف (بيروقراطية) وعدم اختيار الأصلاح من المسؤولين (واسطة).
- 5- بروز أخلاقيات العمل السلبية وفقدان المهنية في العمل.
- 6- هجرة العقول والمال وأصحاب الكفاءات.
- 7- تدني أداء القطاع الخاص والتقليل من تنافسيته.

8- استخدام أموال الفساد لمزيد من الفساد.

**وعليه تنامت الجهود الدولية لمكافحة الفساد لسببين أساسيين هما:**

1- أسباب سياسية أيديولوجية.

2- أسباب موضوعية فنية.

ومن الأمور المهمة في القضاء على الفساد وضمان عدم تفشيه هي القضاء على مسببات الفساد من خلال اصلاح منظومة الحوكمة لكونها استراتيجية مانعة ووقائية، كما أن للحكم الصالح ثلاثة مكونات أساسية وهي:

1- البعد السياسي المتعلق بطبيعة السلطة السياسية.

2- البعد الاقتصادي والاجتماعي المتعلق باستقلالية المجتمع المدني.

3- البعد الفني المرتبط بالإدارة العامة.

**ترتكز أركان حوكمة المؤسسات على:**

1- الشفافية من خلال الإفصاح عن المعلومات.

2- المسؤولية من خلال القيام بالقرارات المناسبة وتطبيقها ببداية العمل.

3- المساءلة من خلال مساءلة أعضاء مجلس إدارة أو المسؤولين على قراراتهم.

4- العدالة والمساواة بعيداً عن الانحياز أو المصالح الخفية.

## **استراتيجية مكافحة الفساد**

إن ما يبرز أهمية مكافحة الفساد هو وجوده على رأس أولويات المواطنين الكويتي وأن من الأمور المهمة في أي استراتيجية لمكافحة الفساد هو ألا يصبح الفساد ثقافة مجتمعية مقبولة.

**لمحاربة الفساد في المجتمعات، هناك عدة آراء منها:**

1- ثقة الفرد بالديمقراطية لتوفير الحيادية والمرجعية والعدالة والمساءلة لأصحاب القرار مما يؤدي إلى عدم بروز الفساد أساساً.

2- تحسن الأوضاع المعيشية سيساهم في تقليل الفساد وممارسة الفساد على الحد الأدنى والتركيز على الجانب الاقتصادي.

3- التشدد في العقوبات وإقرار التشريعات المناسبة لمحاربة الفساد.

وتنقسم تلك الآراء والحلول المقترحة على أنها محدودة أو ذات أثر كبير وقصيرة أو طويلة الأمد، عليه ركز البنك الدولي على ثلاثة أمور أساسية، وهي:

1- اصلاح السياسة الاقتصادية للدول.

2- الإصلاح المؤسسي للبيروقراطية.

3- تعزيز الرقابة على الأموال الممنوحة للمساعدات.

## وهناك تطوير خاص لمجموعة من المؤسسات:

- 1- ذات مسؤولية أفقية من خلال التشريعات والقوانين وهيئة مكافحة الفساد والجهاز القضائي.
- 2- ذات مسؤولية عامودية عبر وجود هيئات مستقلة للانتخابات.
- 3- ذات مسؤولية دولية عبر العلاقات والتعاون مع المؤسسات الدولية والأمم المتحدة.

ومن يحدد ذلك هي نظرنا للفساد ومدى تأثيره على مجتمعنا.

### أولاً: في مجال الوقاية

- 1- توفير الإرادة السياسية لمكافحة الفساد.
- 2- وجود استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد.
- 3- تطوير النظام التعليمي.
- 4- غرس القيم الحميدة.
- 5- الشفافية في التعاملات.
- 6- إصدار نظم درء التعارض في المصالح.
- 7- كشف الذمة المالية.

### ثانياً: في مجال الرقابة

- 1- حيافة المعلومات.
- 2- استخدام التكنولوجيا ووسائل التواصل.
- 3- فعالية الجهات الرقابية واستقلاليتها.
- 4- الرقابة على المسؤولين.
- 5- حرية وسائل الإعلام والنصح.
- 6- تشجيع المواطن على الرقابة من خلال زيادة حجم المعلومات المتاحة لأداء المؤسسات الحكومية.

## وعليه يجب تكوين تحالفات لمكافحة الفساد من خلال:

- 1- تشجيع القطاع الخاص على مكافحة الفساد.
- 2- استقطاب حلفاء لمكافحة الفساد (المتضررون من الفساد في المجتمع).
- 3- التعاون مع المؤسسات الدولية وتبادل المعلومات.
- 4- تشجيع المبلغين وحمايتهم.
- 5- تنظيم مهن المحاسبة وتطوير معاييرها.

## إصدار التشريعات والمؤسسات المعنية لمكافحة الفساد من خلال:

- 1- وجود تشريعات للمساءلة وكشف الذمة المالية من خلال هيئات متخصصة.
- 2- انشاء مؤسسات مكافحة الفساد.
- 3- توفير التشريعات المانعة والعقوبات الرادعة وتفعيلها.
- 4- تطوير الجهات القضائية.
- 5- توسيع نطاق المسؤولية الإدارية.
- 6- وجود هيئات وجهات لاستقبال بلاغات وشكاوى المواطنين.



### إن البيروقراطية المثالية لها ثلاثة أسس وهي:

- 1- الرقابة الاجتماعية الرشيدة.
- 2- التدرج في السلطات.
- 3- احترام القانون.

### ولها أربعة وسائل للتحكم في البيروقراطية:

- 1- الرقابة التنفيذية.
- 2- الالتزام بمستوى مهني عالي.
- 3- تداول السلطة السياسية.
- 4- البيروقراطية ممثلة لكافة الفئات.

### ولإصلاح البيروقراطية مطلوب التالي:

- 1- تقنين السلطة التقديرية لدى متخذي القرار.
- 2- تطوير أداء البيروقراطية وإجراءاتها.
- 3- ترشيد البيروقراطية من خلال تقليل مركزية السلطة.
- 4- حسن اختيار كبار المسؤولين.
- 5- دور القدوة في منع الفساد أو تقليله.
- 6- اصلاح نظام الخدمة المدنية ونظم الرواتب والحوافز.
- 7- تدريب الموظفين وتأهيلهم.

### ولتجفيف منابع الفساد يجب القيام بالتالي:

- 1- زيادة تنافسية الاقتصاد.
- 2- إصلاح النظام السياسي وتطويره.
- 3- تطوير المجالس التشريعية.
- 4- تطوير القطاع الخاص.
- 5- تطوير نظام المناقصات والتعاقد.
- 6- تقليل فرص ممارسة الفساد من خلال استخدام التكنولوجيا.

### المحاذير التي يجب النظر لها في أي استراتيجية لمكافحة الفساد هي:

- 1- ألا يتم استخدامها للقضاء على الخصوم السياسيين أو التقليل من امكانياتهم الاقتصادية.
- 2- الفساد تنظيم قوي ينبغي تكوين تحالفات موثوقة لمكافحته.
- 3- عدم استخدام مكافحة الفساد لكسب الرأي العام في الأزمات دون خطة واضحة للتنفيذ.
- 4- أهمية الموازنة ما بين كلفة مكافحة الفساد ومدى تأثيره لأن المراقبة على ممارسات الفساد لها كلفة عالية وعليه يجب الانتباه على هذه النقطة.
- 5- مساندة النخب الحاكمة لإجراءات مكافحته.
- 6- توفير الإرادة السياسية الحقيقية والصادقة.
- 7- تصوير الفساد كمنظومة ويجب تدمير أركانها ومقوماتها.
- 8- تحقيق التوازن المناسب بين السلطات الثلاث.

- 9- أهمية عدم اصطدام توجيهات مكافحة الفساد مع توجيهات النخب الحاكمة.
- 10- الشمولية وعدم التجزئة في تطبيق الاستراتيجية.
- 11- توعية الناس أن مكافحة الفساد مسؤولية دولية وليست محلية.
- 12- البحث العلمي وأهميته في قياس الفساد بمختلف جوانبه.

تـمـت